اليمن وقضايا المصير العربي المشترك

■ الزيارة التي تقوم بها فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام للولايات المتحدة الامريكية.. تاتي في وقت الأمة العربية هي أحوج ماتكون فيه لطرح قضاياها على الادارة الامريكية بشفافية مطلقة على الاقل من منطلق الدفاع عن النفس وانقاذ مايمكن انقاذه لهذه الامة التي تفرقت بها السبل وتسلل اليها الوهن وتداخلت في طرقها مشاعر الوفاق والافتراق.. بعد ان كادت تغلق ابواب الحوار الهادئ والحكيم في تغليب المصلحة القومية العليا.. الامر الذي جعل الأخرين ينظرون اليها بنصف عين ولايولونها اي اهتمام يذكر.. لان من يسهل الهوان عليه يبقى في نظر الآخرين ميتاً..

احمد ناصر الشريف

أمام هذه المعطيات يسارع فخامة الرئيس علي عبدالله صالح دائماً -في محاولة منه للحفاظ على الحد الأدنى من الوفاق العربي- الى اطلاق مبادرات من شانها ان تعطي دفعة قوية الى الامام لتذكر بهذه الامة العربية وانها لاتزال على قيد الحياة، مثل دعواته السابقة لعقد القمم العربية لتدارس وضع هذه الامة والنظر الى حالها اثر ماتتعرض له من ضربات مدمرة في اجزائها كما يحدث اليوم في العراق وفلسطين والصومال ولبنان.. وزيارة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح الى الولايات المتحدة الامريكية لاتعتقد ابداً ان المحادثات فيها ستقتصر على مناقشة الشأن اليمني والعلاقات اليمنية-الامريكية والتعاون بين صنعاء وواشنطن لمعالجة الكثير من القضايا التي تهم البلدين الصديقين بقدر ما سيعمل الرئيس علي عبدالله صالح خلال هذه الزيارة على مناقشة مختلف القضايا العربية مع الادارة الامريكية انطلاقاً من الدور القومي الذي تقوم به اليمن والتحاور المسئول ازاء كل القضايا التي تهم الانظمة والشعوب العربية ومن منطلق ان الوضوح والصراحة خاصة مع الدول الكبرى هما المدخل الحقيقي نحو تنقية الاجواء بما في ذلك الاعتراف باي خطا او تقصير قد يحدث بعيداً عن المكابرة والانانية والتعصب وتجاوز تلك النظرة الضيقة حول ان كل مايفعله هذا الطرف او ذاك هو الصح ولا شيء غير ذلك..اذاً فإن قضايا الامة العربية ومايحال لها من دسائس ومؤامرات ستكون حاضرة اثناء زيارة فخامة الرئيس علي عبدالله صالح للولايات المتحدة الامريكية وسيتم طرحها بشفافية مطلقة ودون تحفظ وهذا مايجب ان يعمله كل طرف عربي لاسيما ان المخاطر لاتزال محدقة بامتنا العربية وفي قلبها شعب العراق الذي يحتاج اليوم الى وقفة جادة بجانبه اكثر من أي وقت مضى تحميه وتحمي وحدته الجغرافية والوطنية وتحافظ على سيادته واستقلاله وشعبه الذي يئن تحت ويلات القتل اليومي والخوف والتشرد والحرمان.

وهناك أمل كبير في ان تكون الادارة الامريكية جاهزة اليوم اكثر من أي وقت مضى للاستماع من الحكام العرب بعد ان ظلت تتجاهل نصائحهم طويلاً وكانت النتيجة ان غرقت في مستنقع صعب في العراق ليس من السهل الخروج منه بماء الوجه.. ولذلك فالرئيس «بوش» وأركان ادارته هم بحاجة اليوم الى من ينقذهم وينتشلهم الى اليابسة علهم يعودون الى رشدهم ويفيقون من غفوتهم التي من خلالها تجاهلوا ارادة الشعوب واستضعفوها فصاروا يدفعون الثمن غالياً.

بقي ان نقول : ان الاجندة الدولية المرسومة للانظمة والشعوب العربية على المدى البعيد تستحق من كل الحكام العرب الرقابة والحذر والمتابعة لان الخسائر والذرائع الطائفية والمذهبية وحتى السياسية جاهزة للتطبيق.. واستقلال وسيادة الامة العربية هي من الثوابت القومية التي لاتقبل المساومة.

بوضوح

التجسس تحت جُنح السلام

ابن النيل

ربما كان من المألوف على مر العصور.. أن تلجأ هذه الدولة أو تلك الى حيلة التجسس على أية دولة أخرى مماثلة، فيما اذا كانت الدولتان في حالة حرب أدت الى قطيعة مع بعضهما البعض، سواءً أكان ذلك عبر اعتمادها على عناصر من بين مواطنيها، أو تجنيد ما تيسر لها من مواطني الدولة الأخرى.. ممن يبيعون أنفسهم للشيطان، مقابل حفنة من الدولارات كما يقولون، وإن كانت الجاسوسية في حد ذاتها واحدة من أسوأ الأفعال اللاأخلاقية غير المبررة وغير المشروعة في كل الأحوال.

أما اذا كانت الدولتان في حالة سلم مع بعضهما البعض، فمن غير الوارد على وجه الاطلاق.. أن تلجأ أي منهما الى التجسس على الأخرى تحت أية ذريعة كانت.

ومع تسليمنا المبدئي باستحالة أن يكون هناك سلام دائم بيننا وبين مغتصبي حقوق أهلنا في الوطن المحتل، إلاّ أن ما جرى إبرامه مع قادة كيانهم العنصري المصطنع في هذا الاتجاه.. إنما من شأنه أن يقف حائلاً على الأقل دون سعيهم الى زرع جواسيسهم بين ظهرانينا، وتحت جُنح ما اصطلح على تسميته بعملية السلام بين الجانبين.

وما كُشف النقاب عنه في الآونة الأخيرة.. متمثلاً في قضايا التجسس على مصر لحساب بني صهيون، إنما يؤكد وبما لا يدع مجالاً للشك أو التشكيك.. زيف ما يدعيه هؤلاء الصهاينة من حرص على إحلال السلام في هذه المنطقة المهمة من العالم، ورغبة في التعايش مع المغتصبة حقوقهم بالتالي.

فهل آن لأركان نظامنا الرسمي العربي.. اعادة النظر في أساليب إدارتهم لصراعنا التاريخي مع عدو كهذا لا عهد له ولا ميثاق؟! هذا هو السؤال، والى حديثٍ آخر.

أين هـــؤلاء من أدبيـات المؤتمـــر؟

■ الشعور بحب الوطن والانتماء اليه شيء جميل، والأجمل أن يكون السلوك انعكاساً لهذا الشعور في اطار المسئولية الجماعية تجاه المجتمع وقضاياه والاسهام الجاد في نهضته واستقراره وعلى نحو يعمق الترابط الاجتماعي، ويجسد الوحدة الوطنية ويضمن مسايرة ركب الحضارة الحديثة، وعلى هذا الأساس كانت حتمية اختيار بلادنا للنهج الديمقراطي كوسيلة تنموية وهدف اجتماعي وعلى أن يكون العمل والتعامل وفقاً لأسس ومبادئ هذا المفهوم، باعتماد مبدأ النزاهة في التنافس والتعبير عن الأفكار من خلال رؤية وطنية ناضجة تؤكد على حقيقة الثوابت ووجوب احترامها، والأخذ بعين الاعتبار إرادة ورغبة الجماهير في تحقيق آمالها وتطلعاتها في نطاق الأهداف الوطنية السامية.

وبهذا الشأن تحضرني عبارة لفخامة الأخ رئيس الجمهورية تستدعي التوقف عندها، لما لها من مدلولات وأبعاد كثيرة وتنم عن رؤية شاملة واضحة ازاء الحكم ومشاكله والسياسة بشكل عام، ذلك حينما أشار الى الديمقراطية منوهاً الى أن الأسوأ منها هو ألا توجد هناك ديمقراطية، وذلك ما يفسر تلك التوجهات الهادفة الى تعزيز هذا السلوك واستمرار التأكيد على الممارسة الواعية لهذا المفهوم بما يمكن من مواصلة العمل الجماعي في تنمية هذا المسار.. ولا يستطيع أحد أن يتجاهل الجهود التي بذلت وعكست رغبة القيادة والشعب بانتهاج اساليب في الحكم أكثر جدوى وفائدة في الحياة العامة وأثمرت عن مكاسب ديمقراطية عن طريق ممارسة المجتمع لحقوقه السياسية المكفولة دستورياً وقانونياً عبر الاستحقاقات الانتخابية السابقة وأوجدت برلماناً وطنياً منتخباً كسلطة من سلطات الدولة الثلاث واسهمت في التخفيف من المركزية واعتماد أساليب في الحكم المحلي وقيام المجالس المنتخبة على مستوى المحافظات والمديريات وأكدت على تجديد الثقة في مواصلة المشوار من أجل مستقبل أفضل، وعبر هذه المكاسب توطدت العلاقة بين القمة والقاعدة ووضعت البلاد على طريق التحولات الحضارية وأثبتت عمق رؤية القيادة وصدق توجهاتها في مواجهة تحديات وعقبات التطور وإحداث نقلة نوعية في حياة الشعب سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

شرف الاموي

وهنا ينبغي أن يدرك الجميع أهمية وجود مثل هذه المكاسب في واقع المجتمع ومسئولية الكل في الحفاظ عليها بغض النظر عن مسألة الانتماء السياسي كون الانتماء للوطن أهم وفوق جميع الانتماءات الحزبية.

وبالنظر الى ما تمثله الحرية في حياة الفرد والمجتمع واستحالة ممارستها في غياب الديمقراطية فإن ذلك يفرض ديمومة التركيز على معطيات حمايتها وفي مقدمتها ما يتعلق بتطبيق القانون كضمانة حقيقية في حماية الديمقراطية، وكما أكد عليه الميثاق الوطني دليل عمل المؤتمر الشعبي العام، الذي وصل الى موقعه الريادي هذا في مسار العمل السياسي والحزبي نتيجة التوجهات الصائبة وجهود القيادات الواعية والمدركة لحجم وأهمية مسئولياتها وفهمها الصحيح لبرامج وأدبيات التنظيم في الوقت الذي يتوجب فيه -ونظراً لحساسية المرحلة- تسليط الضوء على تلك الممارسات الخاطئة من قبل بعض القيادات المؤتمرية كان يفترض بها أن تكون عند مستوى ثقة القيادة والجماهير وعكس صورة طيبة عن المؤتمر وأدبياته ومبادئه وهذه السلوكيات والممارسات تفرز آثاراً سلبية تجاه المجتمع بشكل عام والمؤتمر بصورة خاصة ومن ذلك ما تقوم به بعض القيادات في سعيها الى تكوين مراكز قوى وامبراطوريات مالية وادارية في عدد من مرافق الحكومة والمخالفات الصريحة لقوانين ولوائح الوظيفة العامة كما أن الخلط بين واجب الوظيفة والعمل الحزبي ينعكس بشكل مباشر على طبيعة أداء ومهام مؤسسات الدولة وتصرفات أخرى تسيئ الى الديمقراطية والقانون والوطن بشكل عام يعبر عنها ومع الأسف البعض من ذوي الحصانات النيابية الذين لم تتضح بعد كيفية تمثيلهم لجماهير الناخبين وهم لا يعرفون الطريق الى مجلس النواب إلاّ فيما ندر ومقاعدهم الخالية داخل المجلس شاهدة على ذلك لكونهم منشغلين بأمورهم الخاصة ومنها القيام بمهام أمنية وقضائية في محاولة منهم حل المشاكل والخصومات بين المواطنين والتدخل المباشر في مهام وصلاحيات أجهزة الأمن والقضاء... وذلك ما يؤدي الى اثارة حساسيات في أوساط المجتمع ويلحق الضعف بالقانون الذي يشكل بدوره الحماية الحقيقية للديمقراطية.. وهذه نماذج من تلك التصرفات والممارسات الخاطئة التي يتوجب اعادة النظر فيها والحد منها وهو ما ننشده ونأمله وخاصة في هذا الظرف بالذات.

ملاحظات واقعية وتحديات استثمارية أمام حكومة الدكتور مجوَّر

حمزة الجبيحي

■ ان العنوان الجلي لصلاح السلطة ورشد الحكومة يظهر عند توافر البيئة الاستثمارية ذات المناخ الخالي من التلوث.. ومن جميع النواحي الامنية والاقتصادية والاجتماعية..

تلك البيئة الاستثمارية التي نتمناها في وطننا اليمني الحبيب خصوصاً بعد انتهاء فعاليات مؤتمر فرص الاستثمار، الذي أقيم مؤخراً بالعاصمة صنعاء في يومي ٢٢،٢٣ ابريل ٢٠٠٧م.

لقد خرج هذا المؤتمر بنتائج ايجابية توضح العزم على اقامة مشاريع تنموية آملين جميعاً من السلطة والحكومة بذل كل الجهود للمساعدة على تنفيذها على أرض الواقع وفقاً للخطط المرسومة والفترة الزمنية المقدرة وتذليل كافة اشكال الصعوبات المحتمل اعاقتها للمناخ الاستثماري..

وهناك بعض الملاحظات التي يجب على الحكومة اخذها في مقدمة أجندتها:

- الحرص على تنفيذ المشاريع المزمع تنفيذها وبحسب الاولوية والأهمية فعلى سبيل المثال يتم التركيز على مشاريع البنية التحتية الاساسية كالطاقة والكهرباء وتحلية المياه فتأتي بالمرتبة التالية مشاريع النفط والغاز والمنشآت التجارية والصناعية ثم تأتي مشاريع شركات الطيران ومدارس الطيران وغيرها من الخدمات التي تعزز من جانب رفاهية المواطن.. وهكذا بحسب سلم الاولويات والاحتياجات التنموية والاقتصادية لبلادنا..
- الضرب بيد من حديد والوقوف في وجه عتاولة الفساد من الذين يعشقون تدمير البيئة الاستثمارية للوطن وتنفير المستثمر- خارجياً كان او داخلياً- ومن خلال اساليبهم المعروفة والمعتادة حتى الماضي القريب.. كأن يأتي شخص لايعي معنى كلمة «استثمار» فيدعي ملكيته للارض.. او تطبيق مبدأ «الشراكة مقابل الحماية».. خصوصاً عندما تأتي مثل تلك الاساليب ممن هم معنيون بحماية الاستثمار وتهيئة مناخ استثماري خال من كل الشوائب المنفرة للمستثمر..!
- العمل على تطبيق الادارة السليمة فيما يخص تسهيل الاجراءات القانونية والروتينية امام المستثمر وتطبيق اقصى العقوبات القانونية ضد كل موظف صغيراً او كبيراً يعمل على العرقلة المتعمدة لاي اجراءات قانونية بغية الحصول على «حق ابن هادي».
- ان مثل تلك الملاحظات أحسب انها مهمة جداً لتهيئة مناخ استثماري ممتاز وجذاب لرؤوس الاموال.. والضرب بيد من حديد ضد كل من يعمل على اعاقة الاستثمار والتنمية في الوطن.. وأظن أن تلك الملاحظات هي بمثابة تحديات كبرى أمام السلطة والحكومة.. فإلى الدكتور مجوَّر اقول ليس أمام دولتكم خيار غير ان تثبتوا قدرة الحكومة على تجاوز معوقات التنمية والاستثمار وتطبيق بنود برنامج الحكومة الذي ركز في مجمله على الاستثمار في أرض الواقع.

شـروط نجـاح الاستثمار

■ نجاح مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار يعطينا دلالة واضحة على أهمية الاعداد والتنفيذ والادارة لأي عمل كان.. فما بالكم اذا كان هذا العمل على مستوى هذا الموتمر؟! كما أن النجاح في عرض فرص الاستثمار والمشاريع الاستثمارية المدروسة والمعدة شيء، والتنفيذ والبناء العملي لاخراج تلك المشاريع من واقع دراسة الجدوى الى واقع صنع الجدوى الاقتصادية والاجتماعية شيء آخر.

فصناعة تحقيق الجدوى عملياً على الأرض عملية معقدة متشابكة، تحتاج الى تكامل جهود الحكومة والسلطة المحلية والسلطة القضائية، ونعني بتكامل الجهود أن يكون هنالك ارادة لكافة السلطات على تحقيق المشاريع المدروسة وتنفيذها في الزمن المحدد لها، وأن تتبع الارادة سلطة تنفيذية ادارية قانونية متكاملة بحيث يكون العطاء لتلك المشاريع شاملاً المستثمر والعامل والاداري وبالتالي المجتمع كله.. إن أي مشروع بحاجة ماسة الى الرجل المستثمر المبدع الذي يغامر بضخ الملايين لتنفيذ مشروع مدروس في الورق، وتحويله من مشروع مكتوب ومخطط بالحبر والورق الى مشروع مُنتج للسلع التجارية أو منتج للرأسمال البشري المتمثل في الانسان تأهيلاً وتدريباً، كما يحتاج المشروع الى رأسمال نقدي وسيولة مالية.. يحتاج أيضاً الى آلات ومعدات وأجهزة وأماكن للعمل ومواد خام، كذلك يحتاج الى ادارة انتاج وتسويق فضلاً عما يتبعها من اعلان ونشر لتسويق المخزون ولإشهار السلعة للمستهلك وارشاده بأهميتها وفاعليتها وجدواها.. فكل تلك الخطوات لا يمكن أن تأتي وحدها بدون أن يكون هنالك قائد ماهر يتمثل في رب العمل المستثمر الذي يعرف كيف يوائم بين العناصر المتعددة التي لابد من وجودها وتكاملها فيما بينها لتتحول الى قوة فعالة في عملية الاستثمار.. قد يظن البعض أن مشكلة الاستثمار تتلخص في عدم وجود سيولة نقدية أعني عدم توافر رؤوس الأموال السائلة وهذا الاعتقاد في ظني خاطئ لأن توافر رأس مال أية شركة لا يمثل إلاّ عنصراً واحداً من عناصر الاستثمار الضرورية التي يجب توافرها.. وأول هذه العناصر وجود الانسان المبدع المغامر أعني المستثمر الواعي لمعنى الاستثمار والمستوعب لكافة جوانبه الشاملة لوجود القوى البشرية المؤهلة والمدربة والمخلصة للعمل، ووجود المجال الطبيعي المكاني والقانوني المهيئ للبيئة الاستثمارية ولموقع الأرض التي يقام عليها المشروع الاستثماري ووجود الآلة المنتجة الحديثة القادرة على تلبية الطلب وتصنيع المنتج الصناعي القابل للاستهلاك..فضلاً عن وجود المواد الخام ووجود الأسواق وآلية التسويق.. الخ تلك الجوانب لابد وأن تهيئ للمستثمر بيئة استثمارية معينة غير محبطة تتكامل فيما بينها للتحول الى طاقة انتاجية جبارة.

علي صالح الجمره

في إحدى السنوات في عقد الثمانينيات من القرن الماضي كان مصنع الغزل والنسيج بصنعاء ينتج أصنافاً متعددة من الثياب وكانت مخازن المؤسسة العامة للغزل والنسيج مملوءة بالمادة المنتجة والمصنعة تصنيعاً جيداً وممتازاً، وكانت ادارة المؤسسة تشكو من عدم وجود الأسواق التي تستوعب انتاج المصنع أشرنا على الادارة بإعداد خطة للتسويق تتضمن انتاج بعض الاعلانات الاذاعية والتلفزيونية المصنعة، لكن مما يؤسف له أن الادارة حينذاك رفضت المقترح بحجة أنه سيكلف مؤسسة الغزل والنسيج مئات الآلاف من الريالات، فسألتهم: وكم في مخازنكم من الأقمشة المخزنة التي لا تجدون لها أسواقاً؟ فقالوا: بما قيمته تزيد عن ستين مليون ريال «بأسعار تلك السنة» أي قبل حوالي اثنين وعشرين سنة فقلنا لهم لو صرفتم على الاعلانات ستمائة ألف ريال لسوقتم بما قيمته ستين مليون ريال فأين الخسارة في الاعلان؟

بالطبع لا خسارة في قيمة اعلان مبرمج عبر خطة تسويق واضحة لكن البعض ممن يديرون مؤسسات القطاع العام الانتاجية لا يقدرون قيمة وجدوى التسويق والاعلان ولهذا تنهار المؤسسة وتنهار الصناعة.

أرجو ألا يكون في هذا الموضوع ما يوجب الغضب لأن ما يدفعنا الى تناوله هو الواقع المر الذي تمر به كثير من المشروعات الانتاجية والصناعية في بلادنا لعدم تكامل الاعمال والأنشطة في تلك المؤسسات مما يؤدي الى انهيارها.

لذا كان التنويه والله من وراء القصد.

تعسف..؟!

أحمد الرمعي

■ حضر إلى مقر الصحيفة الاخ عسكر العجي المدير التنفيذي لصندوق النظافة والتحسين محملاً بملف وثائق متظلماً لاخ وزير الادارة المحلية الاستاذ عبدالقادر علي هلال يشكو فيه مما وصفه بالقرار التعسفي الذي اتخذه ضده مجلس محلي الضالع والقاضي بحرمانه من أي وظيفة ادارية داخل حدود محافظة الضالع..؟!

ولم يكتف بعض اعضاء مجلس محلي الضالع بما فعلوه من حرمان للاخ عسكر العجي من وظيفته بل عمدوا الى اقصائه من خلال حرمانه من أية وظيفة ادارية داخل المحافظة وهو ما يعتبر مخالفة صريحة للقانون مما يعني ان هناك تصفيات حزبية وخلافات شخصية وهذا ماتؤكده الوثائق التي بين ايدينا..

وان كنا نؤمن ايماناً راسخاً بالدور الذي تقوم به المجالس المحلية بالمحافظات خاصة وان أعضاءها منتخبون انتخاباً مباشراً من المواطنين، إلا اننا ايضاً ضد اقصاء اي شخص من وظيفته بدون وجه حق.

لذا فإننا نطالب الاستاذ عبدالقادر علي هلال الذي عُرف عنه انصافه لأي مظلوم ان يوجه بالتحقيق في هذه الواقعة حتى يحصل كل صاحب حق على حقه لأن ما اصدره مجلس محلي الضالع هو شبه حكم قضائي نافذ لا رجعة عنه دون ابداء أي مسوغات قانونية لاصدار مثل هذا القرار.

استراتيجية الأوقـاف ضـرورة وثمـرات

من المتفق عليه بين خبراء الأنظمة ودراسات المستقبل أن الاستراتيجيات هي أنجع وسيلة للوصول إلى الأهداف الإقليمية أو الوطنية بحسابات ليست الموضوعية أوحدها، ولهذا فقد عمد الخبراء إلى تجريد تصاميم الاستراتيجيات من النصوص الظنية والحمالة أوجه، وكذا تجريدها من الهلاميات العصية على قياس التقويم وأدوات التقييم، حذقاً منهم بأهمية الزمن المعطى باعتبار الزمن العنصر الأساسي في منجز ما، والتحسب لنسب القصور قياساً على الزمن المخصص.

قاسم عبدالله النوعه

خاصة وان من الاستراتيجيات ما يمتد سقفها إلى العقد والعقود، والفشل في أي محور من محاورها يشكل انتكاسة في جهود جماعية وإمكانات تغدو بحكم المهدورة والمعلوم أن تبني الاستراتيجيات مواكبة مع برامج المؤسسات ينقل مستوى أهمية تنفيذ برنامج وخطط المؤسسة أو الوزارة من المستوى الحلقي المصغر في إطار المؤسسة بقطاعاتها إلى مستوى المنظومات العامة للحكومة بكل مؤسساتها، إذ لو تبنت وزارة الأوقاف خطاباً إرشادياً بناء وسطي المنهج معتدل المضامين ويتوازى مع هذا الجهد وسطية الرسالة الإعلامية ووسطية الرسالة الثقافية، ووسطية في مضامين المنهج المدرسي ووسطية في رسائل النخبة ووسطية في حوارنا الآخر، فإن هذا التجاوب كفيل بإجلاء معالم اللغة المشتركة اللازمة لتعزيز فلسفة المجتمع وسلوكيات أبنائه السوية.. وثمة أسئلة مهمة تبعثها حلقات العملية الإرشادية التوجيهية وعناصرها المستهدفة وهي:

ماذا تريد وزارة الأوقاف من الفئات المستهدفة، وهي كل سكان الجمهورية اليمنية، باعتبار أنهم مستهدفون من منابر المساجد والعملية التوجيهية الإرشادية؟ ثم ماذا تريد هذه الفئات من وزارة الأوقاف باعتبارها متنكبة على عاتقها رسالة تستمد قداستها من قداسة ديننا الحنيف وشريعتنا السمحاء بمقاصد أحكامها وسمو مقاصدها وحيثياتها في تحقيق دلالات وأبعاد الاستخلاف الأمثل لهذا اللغز الأكبر في الخلائق ألا وهو الإنسان؟؟

وإذا كان السؤال السالف يتعلق مضمونه بالهدف العام فإن السؤال التالي يتعلق بالآليات:

فما هي الآليات الفنية (من قنوات اتصال، ومنابر الكترونية) والبشرية ممثلة بالإنسان الموكل إليه رسالة التوجيه والإرشاد هل أعدّ وأهّل بحيث يفوق المتلقي علماً ودراية وأدب النفس وأدب المواقف، كأدب المناظرة وفنون الاقناع، والتمتع بالزهد الذي يمثل الخيط الذهبي في قدرة التأثير واستمالة القلوب.

وكاتب هذه الأحرف على يقين أن هذه السجايا مجموعة في نسبة كبيرة من دعاتنا، غير أن الإكثار أنفى للأضرار.. فالآلية البشرية معدة مؤهلة شاملة لكافة المنابر يتجاوب دورها النبِّر مع الآليات الفنية لتكون المحصلة أداءً رشيداً..

ثم هل كل الدعاة في المنابر يرتبطون- إدارياً- بوزارة الأوقاف وهل من آليات لتعزيز الرسالة الإرشادية وتقييمها وتقويمها والضوابط الملزمة التي من شأنها خلق التفاف حول الحق والنفور من الباطل وتحاشيه توجهاً وثقافة ومسلكاً.

ولعل أبرز المحاور لهذه الاستراتيجية هو تبني برنامج بناء القدرات التي هي الآلية الأولى في حسن تنفيذ بقية المحاور كمحور الاستثمار ومحور الوعظ وأدبياته، ومحور الأوقاف وصونها عبر منظومة ملزمة من الضوابط، ومحور متلقي رسالة التوجيه، وهم كافة فئات المجتمع، وكذا محور المؤسسات التوجيهية الإرشادية، ويأتي في مقدمتها المعهد العالي للتوجيه والإرشاد وتفعيل أدواره ورفده بالإمكانات الكفيلة بتفعيل رسالته التأهيلية، ثم محور المنابر وطبيعة رسالتها وتجدد مضامينها، وآليات تقييمها بما ينسجم وأهداف المجتمع من رسالة المنابر، سيما في ظل عناية القيادة السياسية بالمنابر وجنودها، ممثلة ببحث فخامة رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح للحكومة بإيلاء المساجد ورسالتها أهمية وتفعيل رسالتها وفقاً للوسطية والاعتدال وتجفيف منابع المغالاة التي ترفدها نزوات الجهل والمجادلة بغير علم ولاكتاب منير، إلاّ اتباع الهوى، واستنشاق هبوب الرياح من خارج الأجواء.

وفي اعتقادي أن تبني هذه الاستراتيجية سوف تسهم كثيراً في اجتماع الناس إلى كلمة سواء، خاصة وأن مهام هذه المؤسسة يتعلق بعقيدة المجتمع بجنبيها: علاقة المخلوق بالخالق وعلاقة المخلوقين بعضهم البعض.

أما إذا وضع العصر ومخرجاته والعلاقات ومقتضياتها فإن ذلك يضطرنا إلى وضع محددات لتلقي الرسالة العالمية وتمحيص مضامينها حتى لا نضع هويتنا موضع التهديد، ولا نضعها موضع العقم الذي لايقبل التلاقح، خاصة ونحن أمة لدينا من ثراء الفكر وصواب النهج ما يصوننا من الحرج في تبني ثقافة تأخذ الطابع العالمي، وتطوع من ثقافات الأغيار ما ينشر فضائل عقيدتنا وفرائد ثقافتنا، وفي اليمن ما يغني عن مد يد العون، فقد عرف اليمانيون هداة أولو إيمان وحكمة وأيديهم عبر التاريخ تقطر ندى وفضلاً، وأحفادهم أولى من سواهم في تسنم سماحة الإسلام بالاعتصام بالمحجة البيضاء ليلها كنهارها هدانا إليها المولى ودلنا عليها صاحب الحوض المورود محمد صلى الله عليه وسلم من سيظل إطراؤه لليمانيين زاداً لهم، يجرون من التراث ما مكث وينفخون غبار الزمن عن مفاخرهم رجالاً ومآثر، وهم أجدر بالتشبث بأسرار إطراء خاتم المرسلين لهم، وهو ما ينطق عن الهوى ولعل من أهم ثمرات هذه الاستراتيجية الآتي:

١- التوسع رأسياً وأفقياً في تطوير المؤسسات الإرشادية التوجيهية- إعداداً وأداء.

٢- التأكيد بأن اليمن ذات خصوصية في الالتقاف حول الخطاب الديني النير.

٣- اقتدار الوزارة فرز الرسائل الموجهة عبر المساجد وتحصينها من كسف الغلاة والمتطرفين لتظل مساجد الله كما أرادها.

٤- الاستراتيجية الوطنية للأوقاف ستكون إطاراً قانونياً تشريعياً لتعميم الثقافة المتسامحة عبر المؤسسات الإرشادية والتوجيهية، وستهيئ الجو المناسب لتخريج الدعاة المتنورين عبر برنامج دقيق ومثمر.

٥- وتكون هذه الاستراتيجية مرجعية لكافة الخطط والبرامج المرحلية التي تسعى الوزارة لتنفيذها.

٦- توفر هذه الاستراتيجية من خلال مراحل إعدادها مبدأ المشاركة للمعنيين في تشخيص واقع الرسالة الإرشادية التوجيهية وصور تطويرها بما يلبي أهداف المجتمع اليمني منها.

٧- سوف تقلص الاستراتيجية أو تلغي مساحة الاجتهادات الذاتية باعتبارها برنامجاً مؤسسياً من شأن الالتزام بها الإعلاء من قيم الأداء المؤسسي إدارياً وفنياً ومالياً.

وعموماً.. فتبني استراتيجية هو الطريق العلمي الصحيح لإرساء منهج أداء وتحقيق معدلات كبرى من الإنتاج ومستوى أكبر من النجاح في تنفيذ برامج الوزارة ومخططاتها في إطار تجاوب كافة المؤسسات في تنفيذ البرنامج العام للحكومة.